

ترقية المناولة الصناعية كآلية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال -

The promotion of industrial handling as a mechanism for the development and development of small and medium enterprises in Algeria - the efforts of the algerian state in this field

بوعمره حسن

طالب دكتوراه، جامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر)

مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي

hacene.bouamra@univ-adrar.dz

نبو مجيد

طالب دكتوراه، جامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر)

مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي

nebboumajid@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2018/03/31

تاريخ الاستقبال: 2018/01/20

الملخص:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تحليل واقع المناولة الصناعية في الجزائر من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الإشارة إلى مختلف الآليات والقوانين والأطر القانونية والتي تصب في إطار إستراتيجية ترقية المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها وتطويرها نظرا لأهميتها الاقتصادية الهامة، وإلقاء الضوء على مختلف التحديات التي تقف أمام تطورها وانتشارها، وخلصت الدراسة إلى أن المناولة الصناعية في الجزائر لازالت متأخرة جدا وتعاني من العديد من المشاكل مما يتطلب إلى الحاجة لتوفير مقاربة متميزة من التشريعات والآليات والسبل لترقيتها.

الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية، تنمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية.

التصنيف JEL: E26، C97...

Abstract :

The study aims mainly to analyze the reality of industrial handling in Algeria by focusing on small and medium enterprises, by referring to various mechanisms, laws and medium for its development due to its important economic importance, and to shed light on the various challenges that stand in the way of its development and spread, The study concluded that industrial handling in Algeria is still too late and suffers from many problems, which requires the need to provide a distinct approach of legislation, mechanisms and ways to promote it.

Key words: Industrial Handling, Development, SMEs, Strategy.

JEL Classification: E26, C97,.....

المقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، وتبرز بين الحين والآخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها والبحث عن أفضل الطرق لتطويرها وترقيتها، حيث أصبح الاهتمام بها الشغل الشاغل للكثير من الحكومات والدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد من إضافات باعتبارها آلية لدعم النمو الاقتصادي ويتجلى ذلك بوضوح لمساهمتها الفاعلة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه في ترقية التجارة الخارجية، فالشواهد التاريخية تؤكد على قدرة هذه المؤسسات على دعم النمو الاقتصادي، إذا هيئ لها المناخ الملائم والدعم اللازم وحظيت بال العناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية ومنحت الفرصة لإثبات وجودها.

وتعد المناولة الصناعية من أفضل طرق وآليات تحديث وتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والمجمعات الاقتصادية الكبرى على حد سواء ولذلك فإن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإرساء التنمية الاقتصادية أصبح أمر مسلما به على الصعيد الدولي، وبات تحقيق الدعم بجميع أشكاله في سبيل نجاح المناولة الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة للرفع من قيمة الدخل الوطني والمستوى المعيشي للفرد وتدعيم صادرات الصناعات المحلية.

وعليه فإن نجاح المناولة الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها بشكل فعال يظل مرهون بسن مجموعة السياسات والتشريعات واستحداث مجموعة من الهياكل التنظيمية والتي تصب في إطار ترقية المناولة الصناعية، وفي هذا المجال تبنت الجزائر إستراتيجية شاملة ترمي إلى ترقية المناولة الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت في إنشاء بورصات خاصة بالمناولة وسن العديد من القوانين والتشريعات القانونية والتي تصب في نفس المجال.

- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل ترقية المناولة الصناعية لتنمية وتطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المناولة الصناعية في تنمية المؤسسات لصغيرة والمتوسطة؟
- فيما تتجلى أهم الآليات والبرامج المسخرة من طرف الدولة الجزائرية في ترقية المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الإيجابي الذي تلعبه المناولة الصناعية في تنمية وتطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا حظيت بالمرافقة والدعم والتطوير اللازم، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في دعم مؤشرات

الاقتصادي، خاصة وأن الجزائر من البلدان النامية التي أدركت مؤخرا أهمية هذه الإستراتيجية في تنمية الاقتصاد القومي بصفة عامة وتطوير وتحسين أداء المؤسسات الناشطة في هذا المجال بصفة خاصة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر وتوضيح دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمناولة الصناعية وإبراز دورها في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الصغير والمتوسطة.
- الإشارة إلى مختلف الآليات والأطر القانونية المسخرة من طرف الدولة الجزائرية في إطار ترقية المناولة الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- منهجية الدراسة:

للمحاولة على الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض وصف المناولة الصناعية وإبراز دورها في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا عرض القوانين المسخرة من طرف الدولة الجزائرية في إطار ترقية المناولة الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الدراسات السابقة:

— دراسة: (بن الدين امحمد، 2013)، بعنوان: المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية- دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العاملة بالجزائر، وهي أطروحة دكتوراه هدف من خلالها الباحث التعرف على واقع تطبيق المناولة الصناعية وعلاقتها بالميزة التنافسية من وجهة نظر عينة مبحوثة في مؤسسات صناعية مختارة، وتوصل إلى وجود علاقة طردية وضعيفة جدا بين تطبيق المؤسسات الصناعية الجزائرية لاستراتيجية المناولة وبين ميزتها التنافسية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات سياسات جديدة تعمل على التوسع في انتهاج إستراتيجية المناولة الصناعية في عملياتها الانتاجية مع ضرورة رفع تحجيم درجة الوعي في الجزائر بتطبيق المناولة والتشابك الصناعي لدوره الفعال في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات.

دراسة: (ترمول و بلحمير، 2017)، بعنوان: المناولة الصناعية كدعامة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المناولة الصناعية كآلية داعمة لإنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على تماشي إستراتيجية المناولة الصناعية مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث أشكالها وتخصصها ومدى أهمية المناولة في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب وضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين الوطنية والتسريع في رفع العراقيل البيروقراطية وتقديم التسهيلات لإنشاء نسيج مؤسسات صغيرة ومتوسطة المناولة.

دراسة: (شعيباني، 2020) بعنوان: دور المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مقال منشور هدف إلى إبراز دور المناولة الصناعية كإحدى أهم الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى رفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال عرض الإطار النظري للمناولة الصناعية

ودوافع اللجوء إليها ومدى أهميتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالإشارة إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لترقية نشاط المناولة الصناعية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن ضعف المناولة الصناعية في الجزائر يرجع أساسا إلى ضعف الجانب القانوني الذي من شأنه أن يساهم في ربط العلاقة بين المؤسسات الآمرة والمؤسسات المناولة.

دراسة: (البحري وبوعكاز، 2020) بعنوان: **المناولة الصناعية كأداة لتنمية واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحيث حاولت هذه الدراسة معرفة واقع المناولة الصناعية في الجزائر، وما مدى أهميتها لتطوير وتحسين وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإعتبار أن مراكز المناولة هي إحدى أكبر الآليات الداعمة لهذه المؤسسات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المناولة الصناعية في الجزائر لم ترقى إلى بعد إلى المستوى المطلوب ولا الدور المتوقع على غرار صناعة المكنيك وصناعة السيارات وصناعة الأدوات الكهرومنزلية ومختلف الصناعات المصنعة بإعتبارها أكثر الصناعات رواجاً وطلباً في السوق الجزائرية.

- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

المحور الثاني: الإطار النظري للمناولة الصناعية وإسهاماتها في مجال تنمية وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: جهود الدولة الجزائرية في مجال ترقية المناولة الصناعية من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في هذه النقطة سنحاول التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات، وكذا التعرف على أهم مميزات وأهميتها للإقتصاد الوطني الجزائري.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، له أهمية كبيرة وذلك نظراً للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في إقتصاديات الدول، وعلى الرغم من الإختلاف في تعريفها، إلا أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها وسيلة هامة.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك لا يمكن تحديدها إستناداً إلى معيار واحد، لذلك سنركز على تعريف المشرع الجزائري: يعرف المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ بتاريخ 2001/12/12، والذي يمثل بداية الإهتمام الفعلي بهذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف حسب هذا القانون كما يلي :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار و تستوفي معايير الإستقلالية " (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 المؤرخة في 2001/12/15، المادة 4، ص 5).

والمؤسسة المتوسطة تعرف بأنها " المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار " (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 المؤرخة في 2001/12/15، المادة 4، ص 6).

وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها " مؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار " (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 المؤرخة في 2001/12/15، المادة 4، ص 6).

بينما تعرف المؤسسة المصغرة على أنها " مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار " (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 المؤرخة في 2001/12/15، المادة 4، ص 6).

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون-2 مليار دج	من 100 مليون- 500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

المصدر: بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ بتاريخ 2001/12/12.

غير أنه تم تعديل القانون التوجيهي سالف الذكر بموجب القانون التوجيهي رقم 02-17، ل يتم تعديل معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 05 من القانون الجديد لسنة 2017 (القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة): تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي:

- تقوم بتشغل من 01 إلى 250 شخصا.
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري.
 - تستوفي معايير الاستقلالية.
- وحسب المواد 08 و 09 و 10 من نفس القانون التوجيهي يمكن تقسيم المؤسسات في الجزائر إلى 03 تصنيفات على حسب عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية.

والجدول (2) يوضح التصنيف المؤسسات في الجزائر:

الجدول (1-6): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار)	الحصيلة السنوية (دينار)
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	400 مليون إلى 4 ملايين	200 مليون إلى 1 مليار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون

المصدر: قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص(4-6).

من خلال التعارف السابقة نلاحظ أن معظم الدول اعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة ورأس المال (حجم الاستثمار)

2-1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات يمكن حصر أهمها فيما يلي (محمد الهادي وآخرون، 2016، ص 171) :

- يغلب على نشاطها الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وفي الكثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين؛

- بساطة الهيكل التنظيمي من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن التخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والمالية؛

- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات.

3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي والتي نبرزها فيما يلي (مراكشي، 2017، ص 12) :

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا هاما في برامج مقاومة البطالة؛

- تنخفض تكلفة فرصة العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسة الصغيرة؛

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج؛

- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد؛

- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى؛

- إرتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام.

2- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري نتيجة للإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي بها هذا القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الأونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري حيث أصبحت تلعب دورا في دعم النمو الإقتصادي من خلال مساهمتها بصفة فعالة في مؤشرات الإقتصاد الكلي من خلال الرفع من القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام.

ويظهر ذلك من خلال الوقوف على بعض المؤشرات التي توفرها نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبرز لنا وزن هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني، فمن خلال التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القاع القانوني خلال الفترة (2010-2016) يتبين أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر بحيث إرتفع عددها من 619.072 سنة 2010 إلى 1014075 سنة 2016 أي بنسبة زيادة 63.80% (أي بزيادة قدرها 395.003)، ويعود هذا النمو إلى الإستراتيجية التي تتبناها الدولة في تشجيع إنشاء هذه المؤسسات، كما نلاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص لها مكانة معتبرة في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إرتفعت النسبة التي كانت تمثلها من هذا النسيج من 99.91% سنة 2010 إلى 99.96% سنة 2016، أما بخصوص مؤسسات القطاع العام فهي في تراجع مستمر، حيث إنخفضت النسبة التي كانت تشكلها في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 0.09% سنة 2010 إلى 0.04% سنة 2016، وهذا راجع إلى توجه الجزائر نحو إستراتيجية حوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وبالوقوف على مدى مساهمة (م.ص.م) في الناتج الداخلي الخام، فتشير المعطيات إلى إرتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام حيث كانت نسبة المساهمة سنة 2008 تقدر ب 82.45% لترتفع إلى 88.30% سنة 2013، اما فيما يخص القطاع العام فإن نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام في تراجع مستمر حيث كانت نسبة المساهمة سنة 2008 تقدر ب 17.55% لتتخفف إلى 11.70% سنة 2013، وهذا ما يبين أن القطاع الخاص يحقق مردودية أكثر من القطاع العام وهذا راجع إلى تعداد هذه المؤسسات الذي يميل بنسبة أكبر للقطاع الخاص في ظل تراجع القطاع العام (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وبخصوص مساهمتها في خلق القيمة المضافة فتشير المعطيات حسب نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة (2012-2014)، أن مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في تزايد مستمر حيث كانت تقدر نسبة المساهمة سنة 2008 ب 89.27% لترتفع إلى 92.89% سنة 2010 ثم لتتخفف إلى 90.26% سنة 2011 وذلك بسبب زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية (من 557 سنة 2010 إلى 572 سنة

2011)، ثم لترتفع نسبة المساهمة إلى 90.54% سنة 2013، أما بخصوص القطاع العام فإن نسبة مساهمته في خلق القيمة المضافة في تراجع مستمر حيث كانت نسبة المساهمة سنة 2008 تقدر ب 10.73% لتتخف هذه النسبة إلى 9.46% سنة 2013 (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وقد سجلت التجارة الخارجية في الجزائر فائضا في الميزان التجاري، هذا الفائض في تناقص مستمر حيث كان يقدر هذا الفائض سنة 2011 ب 26242 لينخفض إلى 4306 سنة 2014، ويستحوذ قطاع المحروقات على معظم صادرات الجزائر نحو الخارج وذلك بنسبة تتراوح بين 95% و 97% من إجمالي الصادرات، وقد شهدت تراجع إبتداء من سنة 2012 بحيث كانت قيمتها 71427 مليون دولار لتتخف إلى 60304 سنة 2014 وهذا ناتج إلى تراجع قيمة المحروقات في الأسواق العالمية. وكذلك من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال 5% من إجمالي الصادرات، ومن هنا نستنتج ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات (نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ثانيا: الإطار النظري للمناولة الصناعية وإسهاماتها في مجال تنمية وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية

سيتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى عرض مفهوم المناولة الصناعية وخصائصها، ثم الإشارة إلى أهدافها وأشكالها ومبررات اللجوء إليها، وأخيرا سنوضح دور المناولة الصناعية في تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- مفهوم المناولة الصناعية وخصائصها:

1-1-1- مفهوم المناولة الصناعية:

يمكن تعريف المناولة بأنها عبارة عن " عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لمؤسسة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى صاحبة الشغل بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى المتعاقد من الباطن بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله " (البحري و بوعكاز، 2020، ص 91).

ولتوضيح مفهوم المناولة بشكل دقيق سيتم التطرق إلى أهم التعاريف الصادرة عن مجموعة من الهيئات الدولية كما يلي:

ويمكن تعريف المناولة الصناعية حسب المركز الوطني للتعاقد من الباطن " بأنها النشاط أو العملية التي من خلاله يتم تصنيع منتج أو عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسة التي تعطي الأوامر وحسب الخصائص التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول لها " (العلواني و بن سميعة، 2018، ص 194).

أما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تعرف المناولة الصناعية بأنها " كل علاقة تعاقد يتم إبرامها لفترة محدودة أو غير محدودة بين طرفين أو أكثر في مراحل الإنتاج تصميم، دراسة، صناعة، منتجات وسيطية، صناعة نهائية... إلخ والتسويق والصيانة، في إطار مجموعة من الشروط ملزمة لطرفي العقد خدمة لمصالحهما المتبادلة " (بن منصور و سعيدي، 2017، ص 379).

وحسب المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي فإن المناولة الصناعية هي " العملية التي تتولى بموجبها مؤسسة ما تكليف مؤسسة أخرى التنفيذ لفائدتها، وحسب دفتر شروط معد مسبقا، جزئا من عمليات الإنتاج أو الخدمات، مع تحمل المؤسسة الأولى مسؤوليتها الإقتصادية النهائية " (يحي، 2014، ص 51).

ويصطلح بمفهوم المناولة على " جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز وفق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة " بالأمر بالاعمال "، والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى " مناولة " .
1-1-2- خصائص المناولة الصناعية: تتسم المؤسسات المناولة بجملة من الخصائص التي مكيها عن باقي المؤسسات، والمتمثلة فيما يلي (يحي، 2014، ص 52):

- تقوم المؤسسة المناولة بصناعة منتج تحت توجيهات المؤسسة الأمرة التي تقوم بتصميم المنتج؛
- هناك اختلاف من الناحية الاقتصادية، فيما أن خدمات المناولة أقل تنوعا فإن النفقات العامة أقل، ولا تحتاج المؤسسات المناولة إلا لرأس مال ضعيف وهذا لأنها لا تقوم بتصميم المنتج، وهي لا تقوم بتخزين منتجاتها التامة) إلا إذا كان هناك بند مفروض من طرف المؤسسة الأمرة؛
- تتلقى المؤسسات المناولة طلبات مفتوحة أي أن الكميات والأجال تحدد فيما بعد، وهذا لا يضع المؤسسة المناولة في وضعية عدم الاستقرار، فبإمكان المؤسسة الأمرة التقليل من طلباتها أو حتى التوقف عن الطلب في حالة انخفاض نشاطها، أو كذلك قد تسعى المؤسسة الأمرة إلى إعادة إدخال الأنشطة المناولة؛
- تعتبر المؤسسات المناولة مصدرا للتشغيل غير الثابت، الأمر الذي يمنحها مرونة أكبر للإستجابة لطلبات المؤسسات الأمرة، حيث توصلت دراسات عديدة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تمثل أغلبية المؤسسات المناولة.

1-2-1 أشكال وأهداف المناولة الصناعية:

- 1-2-1-1 أشكال المناولة الصناعية:** تأخذ المناولة الصناعية الأشكال التالية (العلواني و بن سمينه، 2018، ص 200) :
- **مناولة طاقة الإنتاج:** حيث تقوم المؤسسة الأمرة بالأعمال بإبرام عقود مناولة مع مؤسسات أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الإحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها.
- **مناولة الإختصاص:** في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الأمرة بالأعمال مع مؤسسة (أو مؤسسات) متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير إحتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الأمرة بالأعمال على التجهيزات و الكفاءات اللازمة.

- **المناولة الوطنية:** في هذه الصيغة تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها.

- **المناولة الدولية:** حيث تتمتع المؤسسة المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

1-2-1-1 أهداف المناولة الصناعية: يمكن حصر أهداف المناولة الصناعية فيما يلي:

- تحقيق التكامل بين المؤسسات المناولة؛
- تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات المناولة تنسيق التعاون التكنولوجي بين المؤسسات؛
- تنسيق التعاون التكنولوجي بين المؤسسات؛

- تلبية الطلب على المنتجات؛

- تحسين الجودة وتقديم الخدمات المتميزة؛

- تطوير الإقتصاد العالمي.

1-3- مبررات اللجوء إلى المناولة الصناعية:

تظهر الدوافع الأساسية الى اللجوء للمناولة الصناعية بشكل أساسي في الأسباب التنافسية المتعلقة بفعالية الأداء والسرعة والجودة والتكاليف، مما يجعل تطبيق المناولة ليست حكرا على شركة معينة دون غيرها، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ولا تتوقف على فرع أو نشاط دون غيره من الأنشطة الأخرى، وفي هذا السياق يمكن أن نخلص أهم دوافع المناولة في النقاط الأساسية التالية (قلوش و سحنون، 2018، ص 35):

- **تحسين المرونة** : من خلال القدرة المؤسسة على الإستجابة لتغيرات السوق من خلال اللجوء إلى مناولين وهو ما يسمح لهم بتحسين المرونة الوظيفية (حجم العمالة)،

- **التحكم في الوقت والحد من التأخيرات** : إن اللجوء إلى المناولة يسمح للمؤسسة بتسليم الطلبات في وقتها المحدد وفي ظل تقلبات السوق، وبذلك يمكن للمؤسسة الحفاظ على العملاء والإستجابة لجميع الطلبات حتى ولو كانت المؤسسة في ذروة الطلب،

- **الرفع من مستوى الإنتاجية**: بما أن الفرق المناولة تكون متخصصة بخدمات معينة، فإن إنتاجها سيكون أكبر من القوى العاملة بالمؤسسة وهذا نتيجة لتكرار العمل وتركيز المناول في نشاط معين،

- **التحكم في التكاليف** : اللجوء إلى المناولين يمكن المؤسسة الأمرة من الحصول على عقود للمدخلات بأسعار ثابتة، مما يسهل عليها التحكم في التكاليف ويقلل من مسؤولية الإشراف على العمل ومراقبته،

- **التخلص من العمالة الزائدة** : من النادر ومن المستحيل أن نجد شركات أو مؤسسات تمتلك فرق عمل متكاملة وجاهزة، كافية لتقديم خدمات الإنتاج بأكملها، لأن ذلك يستوجب الحفاظ على العمال ودفع رواتبهم من أجل إبقائهم على أهبة الإستعداد عند مجئ بعض الأعمال.

2- دور المناولة الصناعية في تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل إستراتيجية المناولة على نمو وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي من بينها :

- تخصص المؤسسات المناولة في بعض النشاطات وإنتاج بعض المستلزمات والقطع الخاصة، يمكنها من الوصول إلى مستوى عالي من الفعالية وذلك بتوفير منتجات ذات جودة وأقل تكلفة عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة الأم؛

- تنفيذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة؛

- يساعد نظام المناولة في تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانات التصنيعية خاصة في المعدات الإستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات (ترمول وبلحمير، 2017، ص 342)؛

- تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون ذلك بتوزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما وتوازنا وتساعد على الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الإنجاز ومواكبة التطور العالمي (العلواني و بن سميعة، 2018، ص 200).

ثالثا: جهود الدولة الجزائرية في مجال ترقية المناولة الصناعية من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1- الإطار التنظيمي والتشريعي للمناولة الصناعية في الجزائر:

إن المتتبع للإطار التنظيمي والتشريعي للمناولة الصناعية في الجزائر يجد أن المناولة لم تحظى في الفترة الممتدة بين 1963-1988 بإهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، مما يبين أنه لم تكن هناك سياسات واضحة للمناولة فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة والمؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة لكل جوانبها.

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات إقتصادية، حيث أعادت الإعتبار للإستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال صدور القانون رقم 88-25 المؤرخ في 19/07/1988 والمتعلق بالإستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالإستثمار في مجالات متعددة، والإستمرار في سياسة الإصلاحات الإقتصادية، قامت الجزائر بتقسيم وخصوصية المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى(يحي، 2014، ص 60).

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 09.11.1991 المعدل و المتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 11.09.2003 و الذي خصص قسم منه للمقاوله الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة في 11 ديسمبر 1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بمساعدة وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة (علالي وعراب، 2012، ص16).

2- عرض الإستراتيجية الجزائرية في إطار ترقية المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد قامت الحكومة الجزائرية بوضع إستراتيجية وطنية لتنشيط وتنظيم نشاط المناولة في الجزائر، حيث تم سن قوانين ووضع برامج وإنشاء هياكل لترقية وتطوير المناولة الصناعية وركزت في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وإنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة في الجزائر.

2-1- إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة في الجزائر:

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22/04/2003 الذي يحدد بيان تكوين وتنظيم وسير هذا المجلس ويتمثل الغرض الرئيسي من إنشاء هذا المجلس تشجيع إتحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية

بالتيار العالمي للمناولة، ويترأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل مهامه فيما يلي (حداد وفدول، 2018، ص 11) :

- العمل على تشجيع إلتحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة،
- تقديم إقتراحات من شأنها تحقيق إندماج أحسن للإقتصاد الوطني،
- ترقية الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجنب،
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

2-2- إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة في الجزائر : إن الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق العرض والطلب، وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها وبالنسبة لشبكة بورصات المناولة تم إنشائها في إطار مشروعين(العلواني وبن سمينة، 2018، ص 201) :

- مشروع ALG/PNUD-DP/90/001 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية،
- مشروع ALG/PNUD/95/004 الموقع في 09 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق بقسنطينة وبورصة المناولة والشراكة للغرب ومقرها وهران،
- مشروع ALG/PNUD/95/004 إنشاء بورصة المناولة والشراكة للجنوب مقرها غرداية بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر:

من أجل ترقية وتنشيط المناولة الصناعية في الجزائر هناك مقاربة متميزة من التشريعات والأليات والسبل التي إعتمدها الدول الرائدة في هذا المجال، فعلى الحكومة الجزائرية الإستفادة منها والإقتداء بها، نوجزها في (بن منصور وسعيد، 2017، ص 393):

- توفير أليات لتوفير المعلومات المتعلقة بإحتياجات المؤسسة الأمرة (الكبيرة) لمؤسسات تعمل في مجال المناولة من أجل تزويدها ببعض الخدمات أو الأجزاء؛
- إقامة دورات تكوينية سنوية في المناولة الصناعية؛
- تكثيف عقد المؤتمرات والندوات والمعارض الهادفة للتوعية والتعريف أكثر بهذا النشاط وأهميته؛
- التوسع في إنشاء أليات داعمة للمناولة الصناعية وتفعيل دور بورصات المناولة والشراكة في الجزائر لترقية هذا النوع من التعاون والتكامل بين المؤسسات لدعم وتقوية النسيج الصناعي؛
- وضع إمتيازات لعلاقات الشراكة أو المناولة المحلية وهذا من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص فواتير الإستيراد؛
- تشجيع المؤسسات المناولة لإقامة علاقات مع متعاملين أجنب للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الغير متوفرة حاليا .

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في هذه الورقة البحثية نخلص إلى النتائج التالية:

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقيتها وتطويرها، والذي إنعكس كذلك على تطور مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي، إلى أن هذه المساهمة لاتزال دون المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بتنمية الصادرات حيث أن نسبة مساهمتها لا تتعدى 5% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات. يمكن إعتبار المناولة الصناعية من الإستراتيجيات الناجعة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر أهميتها في تطوير وتنمية هذه الصناعات من خلال مجموعة من السياسات ولعل أهمها تدعيم إنتاجية المؤسسات كونها تعد من بين الأساليب والأليات التي تعمل على تحقيق التخصص والتميز في الأعمال.

غير أنه يتضح كذلك أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترقية نشاط المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنها مشجعة لكنها غير كافية، حيث لم ترقى المناولة الصناعية على المستوى الوطني إلى المستوى المطلوب، نظرا لضعف ومحدودية ثقافة المناولة الصناعية لدى أصحاب المؤسسات حيث أثبت الواقع والإحصائيات العدد المتحشم للمؤسسات الناشطة في مجال المناولة، لذا وجب على الدولة الإهتمام أكثر بهذا المجال وإعادة النظر في جدوى الإجراءات والأليات التي سخرت له ومرافقته، ودراسة كل جوانب النقص وإتباع خطى تجارب الدول الناجحة في مجال ترقية المناولة الصناعية.

قائمة المراجع:

- أميرة البحري، إيمان بوعكاز (2020)، المناولة الصناعية كأداة لتنمية وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي، العدد 2 (2)، الصادرة عن جامعة الوادي، الجزائر.
- بختة حداد، يزيد فذول (2018)، المناولة الصناعية كأسلوب إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر بجامعة البليدة2 الجزائر.
- ترمول نصيرة، بلحمير عمار (2017)، المناولة الصناعية كدعامة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، 14 (12)، الصادرة عن جامعة قسنطينة، الجزائر.
- حسين يحي (2014)، تجربة المناولة الصناعية في دول المغرب العربي واقع وأفاق، مجلة دفاتر إقتصادية، 7 (4)، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
- شواشي فاطمة (2017)، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنعكاسها على التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الإقتصادية الدولية، جامعة مستغانم، الجزائر.

- علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب (2012)، تنشيط المناولة الصناعية كخيار إستراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بجامعة ورقلة الجزائر.
- العلواني عديلة، بن سميحة دلال (2018)، دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 04
- قلوب عبد الله، سحنون سمير (2018)، إستراتيجية المناولة الصناعية لعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مؤسسة أسرة SEROR)، مجلة إضافات إقتصادية، 3 (2)، الصادرة عن جامعة غرداية، الجزائر.
- محمد الهادي وأخرون (2016)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات الإنشاء، المعوقات والحلول، مجلة التنمية الإقتصادية، 2 (1)، الصادرة عن جامعة الوادي، الجزائر.
- مراكشي محمد لمين وأخرون (2017)، مداخلة بعنوان: دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، بجامعة لونييسي على- البليدة، الجزائر.

القوانين والمراسيم

- القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 المؤرخة في 2001/12/15.
- _ القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الانترنت

- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME ,N18,2010.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME.N20, 2011.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N22, 2012.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N23, 2013.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N 26, 2014.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N 27, 2015.